

يصح العطف وهم والفرق استفاد من سابق الكلام
 الفرقين قسم من اسم الجنس وعلم الجنس لانه الذي
 بين لا مطلق اسم الجنس وقد بين فالجمل قوله اسم
 الجنس على ما هو المعروف سابقا ولا يتجه عليه شيء لانه
 علم الفرق المذكور في الجملة علم الفرق بين المصدر
 وبينه ايضا كسبحان والسنجح الا انه لم يثبت عليه
 اكتفاء بما في التنية السادس من اشتراك العلة
 والوجه ان المراد باسم الجنس مطلق اسم الجنس وان
 لم يسبق منها اعتقادا على اشتغاله بمفهومه والمعنى علم
 الفرق بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس فان الحكم
 بان علم الجنس كاسم وضع لمعين بوجهه مشهور
 والمراد بوجهه ذاته وحقيقته لانهما اشترا استعماله
 في قولنا لانفاظا مما يقابل الصورة فيقال لهذا اللفظ
 يدل بصورته لا بوجهه ومادة لان اسامة بجمع
 مادة وصورته وضع لمعين والمراد بالوضع لمعين

الفرق بين قسم من اسم الجنس وعلم الجنس لانه الذي بين لا مطلق اسم الجنس وقد بين فالجمل قوله اسم الجنس على ما هو المعروف سابقا ولا يتجه عليه شيء لانه علم الفرق المذكور في الجملة علم الفرق بين المصدر وبينه ايضا كسبحان والسنجح الا انه لم يثبت عليه اكتفاء بما في التنية السادس من اشتراك العلة والوجه ان المراد باسم الجنس مطلق اسم الجنس وان لم يسبق منها اعتقادا على اشتغاله بمفهومه والمعنى علم الفرق بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس فان الحكم بان علم الجنس كاسم وضع لمعين بوجهه مشهور والمراد بوجهه ذاته وحقيقته لانهما اشترا استعماله في قولنا لانفاظا مما يقابل الصورة فيقال لهذا اللفظ يدل بصورته لا بوجهه ومادة لان اسامة بجمع مادة وصورته وضع لمعين والمراد بالوضع لمعين

عطف نفسه

ان يوضع الشيء باعتبار تعيينه وعلى وجه استفاد مع تعقيله
 من اللفظ تعقل التعيين وانما ان التعيين داخل في
 مدلول اللفظ وجزء منه فغير معلوم فاقبل ان التعيين
 جزء مفهوم علم الجنس لا بد له من دليل كما ان ما افيد
 ان خارج عن المدلول ومعتبر معه لا بد له من دليل
 وقد علم ان اسم الجنس كاسد وامثاله من المصدر
 وغيره وضع لغير معين من حيث جعل مدلوله
 مجرد الذات او الحدث لا بمعنى انه جعل عدم التعيين
 معتبرا معه كالفيده ما سمعت في قول وضع
 لمعين بل بمعنى غير معتبر معه التعيين يدل عليه
 قوله ثم جاء التعيين وهو معنى فيه الالزام والالزام
 التناقض من دخول اللزم على اسم الجنس وانما قال
 وهو معنى فيه اشارة الى ان المراد بغير معين ليس
 ما لا تعين له في نفس الامر اصلا اذ لا يمكن ان يصير
 ما لا تعين له اصلا مقصودا بوضع اللفظ مقصودا

اعادوا ان يوضع الشيء باعتبار تعيينه وعلى وجه استفاد مع تعقيله من اللفظ تعقل التعيين وانما ان التعيين داخل في مدلول اللفظ وجزء منه فغير معلوم فاقبل ان التعيين جزء مفهوم علم الجنس لا بد له من دليل كما ان ما افيد ان خارج عن المدلول ومعتبر معه لا بد له من دليل وقد علم ان اسم الجنس كاسد وامثاله من المصدر وغيره وضع لغير معين من حيث جعل مدلوله مجرد الذات او الحدث لا بمعنى انه جعل عدم التعيين معتبرا معه كالفيده ما سمعت في قول وضع لمعين بل بمعنى غير معتبر معه التعيين يدل عليه قوله ثم جاء التعيين وهو معنى فيه الالزام والالزام التناقض من دخول اللزم على اسم الجنس وانما قال وهو معنى فيه اشارة الى ان المراد بغير معين ليس ما لا تعين له في نفس الامر اصلا اذ لا يمكن ان يصير ما لا تعين له اصلا مقصودا بوضع اللفظ مقصودا